

Distr.
GENERAL

A/51/912/Add.1
S/1997/406/Add.1
8 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

بنود جدول الأعمال ١٠ و ١١ و ١٩ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ و ٧١ و ٧٥ و ٧٨ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٤٠ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٨ و ١٥٩

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير مجلس الأمن

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

قانون البحار

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي

فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

المؤتمر العالمي لقناة بنما

الحالة في الشرق الأوسط

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

قضية فلسطين

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

الحالة في بوروندي

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا

في التسعينات

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين

الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد

أعضائه والمسائل ذات الصلة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مسألة قبرص

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار
الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير
مؤتمر نزع السلاح
تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو
وفي الفضاء الخارجي و تحت سطح الماء
تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة
للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها
نزع السلاح العام الكامل
اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة
يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر
توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة
النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(معاهدة ثلاثيلوكو)
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من
جميع نواحي هذه العمليات
المسائل المتصلة بالإعلام
المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم
المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة
بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
البيئة والتنمية المستدامة
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة
الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين
والمعوقين والأسرة

المراقبة الدولية للمخدرات

النهوض بالمرأة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،

والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين

والمسائل الإنسانية

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

حق الشعوب في تقرير المصير

مسائل حقوق الإنسان

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها

الثامنة والأربعين

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة

بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة

عبر الوطنية

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه

السياسي والاقتصادي

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة من البعثة الدائمة
للهند لدى الأمم المتحدة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة

تُهدي البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة تمنياتها للأمانة العامة للأمم المتحدة، ويشرفها أن تشير إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي خلال الفترة من ٧ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (A/51/912-S/1997/406). وتود البعثة الدائمة للهند في هذا الشأن أن تذكر أن المؤتمر الوزاري أصدر الإعلانات الآتية:

(أ) إعلان المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين؛

(ب) بيان صادر بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧ عن اللجنة الوزارية لبلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين؛

(ج) إعلان خاص عن عملية السلام في الشرق الأوسط؛

(د) إعلان.

ويشرف البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة أن ترفق نصوص الإعلانات المذكورة أعلاه (انظر المرفقات من الأول إلى الرابع)*، وأن تطلب إصدارها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن، في صورة إضافة للوثيقة (A/51/912-S/1997/406).

تصدر المرفقات بلغة التسليم فقط.

*

المرفق الأول

إعلان المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

نحن وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز، المجتمعين في نيودلهي خلال الفترة من ٧ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في المؤتمر الوزاري الثاني عشر للحركة،

إذ نشير إلى مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية المعقود في ١٩٧٢،

وإذ نشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢،

وإذ نؤكد أن القضاء على الفقر وأن النمو الاقتصادي المنتظم يمثلان أولوية مطلقة بالنسبة للبلدان النامية،

وإذ نشدد على الحق السيادي للدول في استغلال مواردها الخاصة وفقا لسياساتها الإنمائية،

وإذ ندرك أن السعي لتحقيق تكافؤ فيما بين الأجيال لن يكتمل بدون تحقيق تكافؤ داخل الأجيال، والحد من التناقضات داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ نشعر بالقلق إزاء التدهور المستمر في البيئة العالمية بسبب أنماط الاستهلاك والانتاج وأساليب الحياة غير المستدامة، لا سيما في البلدان الصناعية،

وإذ ندرك الحاجة إلى إيجاد تكامل بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وحماية وإدارة النظم البيئية، وضمان مستوى أعلى للحياة بالنسبة لشعوبنا وهو ما يمثل إطارا لجهودنا،

وإذ ندرك أيضا أن المشاركة العالمية والتعاون من أجل التنمية ضروريان لتحقيق النمو الاقتصادي المنتظم والتنمية المستدامة ولا سيما عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط تساهلية وتفضيلية، والوفاء بالالتزام الخاص بنقل موارد مالية إضافية جديدة وكبيرة إلى البلدان النامية لتلبية احتياجاتها الضخمة في مجال التنمية المستدامة،

وإذ نشدد على ضرورة إقامة علاقة داعمة بالتبادل بين التجارة والبيئة وضرورة العمل على ألا تستخدم المشاغل البيئية كستار للحماية وفرض مشروطيات على التجارة،

وإذ نحيط علما بالتقدم المحرز في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة للتوصل إلى اتفاقات جديدة بشأن التنمية تقوم على توافق الآراء، وبالعمل الذي قامت به اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة لتشجيع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبالجهد المبذول في سياق الاتفاقيات المعنية بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر، وبعمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والتابع للجنة المعنية بالتنمية المستدامة وبأعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه المنظمة العلمية والتقنية والتحليلية السياسية الرائدة في الأمم المتحدة فيما يتعلق في القضايا البيئية، وبالتمويل المقدم عن طريق مرفق البيئة العالمية لبعض الأنشطة التي حددها جدول أعمال القرن ٢١،

وإذ نعرب عن القلق لأنه على الرغم من مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة عن تدهور البيئة العالمية الذي قبله الجميع، فإن التقدم في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الصناعية عن طوعية في ريو كان مخيبا للآمال بدرجة كبيرة،

وإذ نعترف بأنه في الوقت الذي تقع فيه المسؤولية الأولى عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على عاتق الحكومات الوطنية، فإن جهود البلدان النامية قد تعرقلت نظرا لغياب الدعم والمساعدة الكافيين من جانب المجتمع الدولي،

وإذ نحيط علما مع الارتياح بالخطوات التي اتخذتها البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز للمحافظة على البيئة وحمايتها، في الوقت التي تواصل فيه السير على طريق النمو الاقتصادي والتنمية،

وإذ نؤكد أهمية عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١،

- ١ - نعلن من جديد التزامنا بإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وأحكام جدول أعمال القرن ٢١؛
- ٢ - نصمم على القضاء على الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي المنتظم والتنمية المستدامة، ونؤكد أن وضع استراتيجية محددة للقضاء على الفقر هو أحد الشروط الأساسية لتحقيق هذه الأهداف؛
- ٣ - نحث المجتمع الدولي على تقديم موارد مالية جديدة وإضافية وكذلك على نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط تفضيلية وتساهلية؛

٤ - نحث بقوة البلدان الصناعية على تقديم موارد مالية وكافية جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها لتلبية متطلبات جدول أعمال القرن ٢١، ولتحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي على الفور وكذلك لضمان تخصيص ما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في إطار ذلك الرقم المستهدف لأقل البلدان نمواً؛

٥ - نؤكد أيضاً على الحاجة إلى موارد معززة لتمكين الصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من الاسهام بفعالية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

٦ - نحث أيضاً البلدان المتقدمة على التصدي العاجل للتدهور البيئي الذي سببته أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛

٧ - نؤكد الحاجة لأن تحدد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة العوائق الرئيسية التي تعرقل التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ وتُجري تحليلاً متعمقاً لتلك العوائق، وأن تركز على التعجيل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بطريقة شاملة بدلاً من إعادة التفاوض بشأنه أو إعادة ترتيب أولوياته؛

٨ - نطالب أيضاً بتوجيه اهتمام أكبر نحو تأكيد المسؤولية الاجتماعية والبيئية للقطاع الخاص، ولا سيما القطاع الخاص عبر الوطني، في بيئة دولية متحررة ذات طابع عالمي؛

٩ - نطالب بأن تستخدم الدورة الاستثنائية لوضع آليات محددة من أجل الوفاء بالتزامات جدول أعمال القرن ٢١ فيما يتعلق بنقل الموارد والتكنولوجيات وزيادة المنافع التي تعود على أصحاب المعرفة التقليديين؛

١٠ - نحث أيضاً على أن تستخدم الدورة الاستثنائية لتحديد وتعزيز ما يتخذ من تدابير لإشراك الجماعات الرئيسية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

١١ - نوصي بأن يقوم مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز بتقييم نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، واستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتقديم المشورة لبذل جهود إضافية من جانب بلدان الحركة في سعيها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

المرفق الثاني

بيان صادر بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧ عن اللجنة الوزارية لبلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين

اجتمعت اللجنة الوزارية لبلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين في نيودلهي، يوم ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ أثناء المؤتمر الوزاري الثاني عشر للحركة برئاسة سعادة السيدة ماريا ايما ميجيا، وزيرة خارجية كولومبيا، لبحث التطورات الأخيرة المثيرة للقلق في المنطقة، وقد ألقى فخامة السيد ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين كلمة أمامها.

وبعد الاستماع إلى البيان الدقيق والشامل الذي ألقاه الرئيس عرفات في بداية اليوم أثناء الجلسة الاستثنائية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر بشأن فلسطين، وعلى ضوء المواقف الصريحة التي اعتادت أن تعتمد عليها الحركة بشأن هذه القضية، بما في ذلك تلك المواقف الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر نيودلهي، ترى اللجنة ما يلي:

- يجب اتخاذ تدابير جماعية وفعالة على الفور في الأمم المتحدة للتصدي للمشكلة التي سببها فشل مجلس الأمن في القيام بمسؤولياته، بسبب الافتقار المؤسف إلى الاجماع فيما بين الأعضاء الدائمين.
- ينبغي للجمعية العامة، كجزء من هذه التدابير، أن تعقد دورة استثنائية طارئة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٧٢ (د - ٥) المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ وأن يبلغ الأعضاء الأمين العام للأمم المتحدة بموافقتهم على عقد هذه الدورة.
- ينبغي للجمعية العامة أن تطالب بالوقف الفوري والكامل لبناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في جبل أبو غنيم، وجميع الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية الأخرى، وجميع التدابير والإجراءات غير الشرعية في القدس.
- ينبغي لأعضاء الأمم المتحدة منع المساعدات التي تقدمها هيئاتهم الحكومية ومواطنيهم للمؤسسات التجارية الاسرائيلية الخاصة أو العامة المشاركة في الأنشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، أو إجراء مبادلات تجارية ومالية مع هذه المؤسسات، حيث أن هذا يشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- وينبغي للمؤتمر الوزاري أن يؤكد من جديد التزام الأعضاء بموجب المادة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة وأن يكمل أيضا احترام إسرائيل للاتفاقية بوصفها سلطة الاحتلال.

المرفق الثالث

إعلان خاص بشأن الشرق الأوسط

إن وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم الوزاري الثاني عشر المعقود في نيودلهي في الفترة من ٢ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧

- إذ يسترشدون بمبادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز وقراراتها التي تؤكد على إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط تنفيذا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.
- وإذ يدركون الخطر الذي تجسده الحالة المتدهورة الناجمة عن العقوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط. وكمساهمة لانقاذ ما تبقى من عملية السلام وإعادة تراثها إلى مسارها الصحيح.
- وبالنظر إلى خطورة الحالة وإلحاحها، يطلب الوزراء إلى بلدان حركة عدم الانحياز، كخطوة أولى، تجميد علاقاتهم مع إسرائيل عند مستواها الحالي، واستخدام جميع التدابير المتاحة لضمان امتثال إسرائيل لمرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذها بالكامل لجميع الاتفاقات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بشأن جميع المسارات خلال محادثات السلام.
- ويؤكد الوزراء أيضا أن عدم استجابة إسرائيل بصورة إيجابية يقتضي من أعضاء حركة عدم الانحياز اتخاذ تدابير أخرى ملائمة.

المرفق الرابع

إعلان

تناول وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز، المجتمعون في نيودلهي في الفترة من ٢ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، مسألة إصلاح الأمم المتحدة مع الاهتمام بوجه خاص بتوسيع عضوية مجلس الأمن. وهم إذ يكررون الموقف الأساسي للحركة، كما ورد في الوثيقة الختامية، وتمشيا مع الحاجة الأساسية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، يؤكدون ما يلي:

- لا ينبغي أن يكون هناك أي توسيع أو زيادة جزئية أو انتقائية في عضوية مجلس الأمن بما يلحق الضرر بالبلدان النامية.
- لا ينبغي للجهود المبذولة لإعادة تشكيل مجلس الأمن أن تخضع لأي إطار زمني مفروض. ومع التسليم بأهمية معالجة هذه القضية كمسألة تحظى باهتمام عاجل، لا ينبغي أن تبذل أي جهود للبت في هذه المسألة قبل التوصل إلى اتفاق عام.
- قرر الوزراء أن يبقوا على علم بهذه المسألة وتطوراتها والتي سوف يستعرضونها في اجتماعهم السنوي القادم بمناسبة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- ينبغي تقليص حق النقض بغية إزالته في نهاية الأمر.
- ينبغي أن يحظى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن باهتمام متساو.

وفي هذا المنعطف الحاسم في تطوير الأمم المتحدة، حث الوزراء قادة العالم المتقدم على اغتنام الفرصة للعمل مع البلدان النامية لتحقيق الإصلاحات اللازمة في الأمم المتحدة على أساس متكافئ وديمقراطي. وأكد الوزراء أن المجتمع الدولي يتحمل، في هذه اللحظة التاريخية، مسؤولية العمل بصورة جماعية لإعادة تشكيل هذه الهيئة الدولية الفريدة لكي تلبي طموحات البشرية كافة.

— — — — —